

قبائل الاحتجاج اللغوي في نصّي الفارابي (339هـ) والسيوطي (911هـ)
بين التنظير والتطبيق

The Arabic Tribes Cited as Linguistic Evidence in the Texts of al-Fārābī and al-Suyūṭī: Between Theoretical Formulation and Practical Application

[10.35781/1637-000-194-005](https://doi.org/10.35781/1637-000-194-005)

د. أنور بن محسن أحمد العزاني*

*قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة الملك خالد

المخلص

وتوصل البحث إلى أنّ الفارابي لم يكن قاصداً
تأصيل قضية الاحتجاج اللغوي؛ فهو يتحدث عن
خصائص أهل البادية والحاضرة، وتمكن العادة
اللغوية، ومن ينبغي أن يؤخذ عنه لسان الأمة في
أثناء حديثه عن جهود أهل الكوفة والبصرة... كما
أظهر فجوة بين الصورة النظرية لمعيار الاحتجاج
بالقبائل-كما عرضها السيوطي- والممارسة العملية
للنحاة في كتبهم.

الكلمات المفتاحية: الفارابي، السيوطي،
قبائل الاحتجاج، الاحتجاج اللغوي، السماع.

يهدف البحث إلى الكشف عن حقيقة هذا
النص الفارابي، وهذا التحديد المكاني للاحتجاج
اللغوي، وبيان المعيار الذي استند إليه الفارابي في
قبول لغة بعض القبائل، وعدم الأخذ عن بعضها
الأخر، مع الوقوف على نصّ السيوطي، وبيان مدى
دقته في نقل نص الفارابي ودلالته. وقد اعتمد
البحث على المنهج الوصفي القائم على تحليل نصّ
الفارابي، ومقابلته بما جاء في نصّ السيوطي،
وبيان مدى انسجام هذا التحديد في النصين مع ما
استقر عليه عمل النحاة واللغويين في مصادر
الاحتجاج اللغوي.

The Arabic Tribes Cited as Linguistic Evidence in the Texts of al-Fārābī and al-Suyūṭī: Between Theoretical Formulation and Practical Application

Dr. Anwar bin Mohsen Ahmed Al-Azzani*

*Department of Arabic Language and Literature, College of Arts and Humanities,
King Khalid University

Abstract

The study aims to investigate the true nature of al-Fārābī's text, examine this geographical delimitation of linguistic attestation, and identify the criterion upon which al-Fārābī based his acceptance of the language of certain tribes while excluding the language of others. It also examines al-Suyūṭī's transmission of the text and assesses the accuracy with which he transmitted both the wording of al-Fārābī's text and its intended significance.

The study adopts a descriptive methodology based on analyzing al-Fārābī's text, comparing it with the version transmitted by al-Suyūṭī, and examining the extent to which the geographical delimitation presented in the two texts accords with the established practices of grammarians and linguists concerning the sources of linguistic attestation.

The study concludes that al-Fārābī did not intend to establish a theoretical foundation for the issue of linguistic attestation. Rather, he was discussing the linguistic characteristics of the inhabitants of the desert and urban areas, the extent to which linguistic usage had become established through custom, and those from whom the language of the Arab nation should be taken, in the course of his discussion of the scholarly efforts of the grammarians of Kūfa and Baṣra. The study also reveals a gap between the theoretical conception of the criterion for accepting the speech of particular Arab tribes—as presented by al-Suyūṭī—and the actual practices of grammarians as reflected in their works.

Keywords: al-Fārābī; al-Suyūṭī; tribes accepted as linguistic authorities; linguistic attestation; al-samā'.

المُقدّمة:

يعدّ المعيار المكاني في المسموع من كلام العرب من القضايا المنهجية في تاريخ الاحتجاج اللغوي والتقعيد النحوي؛ لأن النحاة لم يجعلوا كلّ كلام عربي صالحاً للاحتجاج، بل وضعوا له حدوداً تتصل بالمكان والبيئة اللغوية؛ فكانت البادية عندهم أوثق من الحواضر، التي كثرت فيها المخالطة، وظهر ذلك في الحديث عن القبائل التي أخذت عنها اللغة، والقبائل التي لم يؤخذ عنها كما سيأتي في نص الفارابي.

ومن خلال التأمل في نص الفارابي نرى أنّ تحديد المكان والقبائل في الاحتجاج اللغوي لم يكن حصراً جغرافياً أو قبلياً فحسب، بل هو وظيفة منهجية تسهم إسهاماً مباشراً في بناء العربية وتقعيد علم النحو؛ فقد كان تحديد القبائل والبيئة اللغوية جزءاً من عملية ضبط المادة اللغوية التي يمكن أن تتحول إلى قاعدة نحوية.

إنّ تحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة وسيلة لمعرفة من يُحتج بكلامه، ومن لا يُحتج به؛ لأن النحاة لم يروا أن كل ما يُطّبق به عربيّ يصلح أن يكون شاهداً على العربية الفصيحة.

كما يساعد تحديد القبيلة والبيئة اللغوية العلماء على تفسير الظاهرة اللغوية: أهى لغة قبيلة معينة أم استعمال مشترك بين قبائل متعددة أم لهجة مرتبطة بمنطقة معينة؟

وهو أمر ضروري وبخاصة في مرحلة نشأة القواعد النحوية وتكوينها؛ لأنها لا تُبنى من فراغ، بل من خلال شواهد لغوية محددة ومعروفة المصدر زماناً ومكاناً؛ حتى ينماز الفصح من الدخيل أو المتأثر بالمخالطة؛ إذ كان يُنظر إلى اختلاط العرب بغيرهم عاملاً يمكن أن يؤثر في صفاء اللغة؛ ولذلك ارتبطت قيمة الشاهد عند بعض العلماء بمقدار سلامة البيئة من الاختلاط اللغوي.

ويؤدي تحديد البيئة اللغوية إلى فهم كثير من ظواهر العربية النحوية أو الصرفية التي تبدو متعارضة إذا رُبطت بمصادرها القبلية؛ فقد يكون الوجه النحوي مبنياً على لغة قبيلة، والوجه الآخر مبنياً على لغة قبيلة أخرى؛ وبناء عليه يُمنع الحكم على أن إحدى الظاهرتين خطأ؛ لمخالفتها للظاهرة الأخرى؛ فقد تكون الظاهرتان لغتين عربيتين فصيحيتين.

•عامل المكان والبيئة اللغوية:

لم يكن الاحتجاج اللغوي عند اللغويين والنحاة قائماً على قبول كل ما نُقل عن العرب؛ بل صدروا عن سؤال رئيس: مَنْ العربي الذي يصح أن تكون لغته حجة في بناء القاعدة؟ ومن هنا ظهر معيار العامل المكاني؛ إذ نظر اللغويون والنحاة إلى القبائل من حيث قربها أو بعدّها عن الحواضر، ومقدار اختلاطها بالأمم الأخرى، ومدى سلامة لغتها من التأثر اللغوي.

وهذا ما أشار إليه ابن خلدون بقوله: "إنما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأول كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا؛ فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين والسمع أبو الملكات اللسانية؛ ففسدت بما ألقى إليها مما يغيرها لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها؛ فينقل القرآن والحديث على المفهوم؛ فاستبطلوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة".⁽¹⁾

ولا يعني ذلك أن العلماء نظروا إلى المكان نظرة جغرافية محضة، وإنما كان المكان -عندهم- مؤشراً على حال اللغة؛ فالمكان الذي يكثر فيه الاختلاط يؤدي إلى تغير في الاستعمال، في حين أن المكان الذي تقل فيه المؤثرات الخارجية يكون أقرب إلى المحافظة على الموروث اللغوي.

ولهذا ارتبط الاحتجاج عند علماء العربية بقبائل معينة في وسط الجزيرة، وبيئات محددة بعيدة عن الأطراف، ولم يعاملوا كل منطوق عربي معاملة واحدة من حيث القوة في الاحتجاج.⁽²⁾

ويكتسب وسط الجزيرة العربية أهمية خاصة في هذا التصور؛ فهو يمثل منطقة تتوسط عدداً من البيئات القبلية، مع بقاء مساحات واسعة منه بعيدة عن المراكز التي يكثر فيها الاختلاط بالأمم الأخرى. ولهذا كان اختيار بعض قبائل هذه المنطقة مصادر للاحتجاج اختياراً مقصوداً؛ لأنها أكثر محافظة -غالباً- على الخصائص الموروثة للعربية.

لا ينبغي أن يتحول الحديث عن وسط الجزيرة إلى حكم مطلق؛ فيكون كل ما صدر عن هذه البيئة فصيحاً، وكل ما صدر عن المناطق المجاورة المختلطة غير فصيح، ولا يحتج به؛ فهذه مسألة تحتاج إلى قدر كبير من التمهيص؛ لأن العامل المكاني عنصر من مجموعة عناصر تتعاضد في تقويم المادة اللغوية؛ كالعامل الزمني، والعامل القبلي، وشيوع الاستعمال، وموافقة القياس، وتعدد الرواية إلى غير ذلك.

وبالنظر إلى أعمال اللغويين القدماء نرى أنهم أولوا العامل المكاني والبيئة اللغوية اهتماماً كبيراً من خلال تفضيلهم بيئة جغرافية على أخرى، وقبيلة عربية على أختها؛ كتفضيل أبي عمرو بن العلاء ليذبل (جبل مشهور لقبيلة باهلة)، والقعاقع (اسم موضع) بقوله: "كان ابن أحمر في أفصح بقعة من الأرض أهلاً، يذبل والقعاقع".⁽³⁾

وذكر الأصمعي أن أبا عمرو بن العلاء كان يرى "أفصح الناس سافلة قريش وعالية تميم... أفصح الناس تميم وقيس وأزد السراة وبنو عذرة".⁽⁴⁾

وروى الأنباري أن أعرابياً قال للكسائي: "تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة".⁽⁵⁾

ويبدو أن الفارابي أفاد من أقوال اللغويين السابقة في تحديد القبائل المحتج بلغتها، ومن الموروث اللغوي السابق الذي ميز بين القبائل في الفصاحة، وصلاحية الأخذ عنها، ثم زاد في نقل هذا التمييز -

كما سيأتي في نصّه- من مجرد الحكم على فصاحة القبيلة إلى البحث في أسبابه ومعاييرها؛ فربط صلاحية الاحتجاج باللغة بمقدار رسوخ الظاهرة اللغوية، وبموطن القبيلة، وبمدى بعدها عن الاختلاط بالأمم والقبائل الأخرى.

•مناقشة نصّي الفارابي والسيوطي:

كلما قرأت كتباً أو بحوثاً في الأصل الأول من أصول النحو (السماع) وبخاصة في مصدره من كلام العرب: شعراً ونثراً وجدت معظم المصادر -عند الحديث عن العامل المكاني في السماع- تتكئ على نصّ السيوطي، الذي أوردته في كتابيه: الاقتراح والمزهر، الذي نقل فيها نصّ الفارابي المحدد للقبائل العربية التي تؤخذ عنها اللغة بقوله: "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً، وأبينها إبانة عما في النفس؛ والذين عنهم نُقلت اللغة العربية، وبهم اقتدب، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومُعظمه، وعليهم ائكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سُكَّان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنه لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقيط؛ ولا من قضاة، وغسان، وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبيرانية؛ ولا من تغلب واليمن؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان؛ ولا من بكر؛ لمجاورتهم القبط والفرس؛ ولا من عبد القيس، وأرد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين، مخالطين للهند والفرس؛ ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة؛ ولا من بني حنيفة، وسُكَّان اليمامة، ولا من ثقيف، وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم" (6)

إن في النفس شيئاً من قبول نصّ السيوطي بهذا التفصيل في ذكر القبائل، التي خرجت عن دائرة الاحتجاج بكلامها؛ للقضايا الآتية:

1- الفارابي من علماء القرن الرابع (339هـ)؛ وهو فيلسوف ومنطقي بالدرجة الأولى، ولديه ثقافة لغوية واسعة، ولكنه ليس لغوياً أو نحوياً بالمعنى التخصصي الدقيق؛ فكيف يتأتى له أن يفصل الحديث في قضية لغوية صيرف أغفلها معاصروه اللغويون والنحاة المتخصصون باللغة وعلوم العربية؟!

وبالعودة إلى بعض كتب علماء القرن الرابع نجد حديثهم عن فصاحة القبائل المحتج بكلامها حديثاً مختصراً، غير مفصل في ذكر قبائل الاحتجاج اللغوي، التي لا يحتج بكلامها لمخالطتها العجم؛

فهذا أبو علي الفارسيّ يشير إلى فصاحة قريش بقوله: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنفة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة" (7)

وذكر ابن جني في "باب اختلاف اللغات وكلها حجة" قوله: "حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنفة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة، وتلتة بهراء" (8)

في ضوء هذا تلمئن النفس إلى أنّ التفصيل في النصّ من زيادات السيوطي ومبالغاته؛ فهو معروف بالزيادات والمبالغات والاستطراد؛ فنظرة يسيرة على مقدمات بعض كتبه توقفنا على حقيقة المبالغة؛ كمقدمة كتابه "همع الهوامع" التي قال فيها: "فإن لنا تأليفاً في العرْبِيَّةِ جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يُغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلّا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، ومجموعاً قصرت عنه جموع التأوخر والأوائل حشدت فيه ما يقرّ اللّعين ويشنف المسامع وأوردته مناهل كتب فاض عليها همع الهوامع، وجمعت من نحو مائة مُصنّف" (9)

وعند قراءتنا كتاب همع السيوطي قراءة متأنية واعية نجده قد انبنى في أبوابه وفصوله ومسائله على كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان مع زيادات يسيرة في الأمثلة والشواهد.

والحال نفسها في كتابه "الاقتراح في علم أصول النحو" الذي ادّعى أنه لم يُسبق إلى مثله، ولم يُعمل على منواله؛ فقال: "هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، طريف المبنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو". (10)

وعند قراءة اقتراح السيوطي قراءة واعية متأنية نجده -في حقيقته- كتاب أبي البركات الأنباري "لمع الأدلة في أصول النحو" إلا من تطوّر في التوبيع والتقسيم ليس غير!

2- نصّ السيوطي بهذا التفصيل في ذكر أسماء القبائل التي يؤخذ عنها، وأسباب الأخذ عنهم أو عدمه خبر رواه عن الفارابي السيوطي، وقبله أبو حيان (745هـ)؛ وبناء عليه الفارابي من علماء القرن الرابع (339هـ)، والسيوطي من علماء القرن العاشر (911هـ)؛ فبينهما قرابة سبعة قرون هجرية؛ فهل من المنطق العلمي أن يسكت العلماء المعاصرون للفارابي، والعلماء الذين جاءوا بعده خلال القرون القريبة منه -ما عدا أبا حيان كما سيأتي- عن نقل هذه الوثيقة المهمة، التي تؤصل لقضية لها وزنها في اللغة العربية؛ وهي قبائل الاحتجاج اللغوي، وتؤسس لأصل من أصول أخذ اللغة، والتعقيد النحوي حتى نصل إلى القرن العاشر؛ فيفاجئنا السيوطي بهذا النصّ، وهذا النقل التفصيلي عن الفارابي؛ ألا يحقّ لنا أن نتساءل: لمّ هذا السكوت الطويل من العلماء حتى زمن السيوطي؟ أين علماء اللغة والنحو المعاصرون للفارابي، وعلماء القرون التالية له؟

إنّ هذا التفصيل المشهور للقبائل التي أخذت عنها اللغة، والتي لم يؤخذ عنها لم يظهر في أعمال اللغويين والنحاة إلا عند السيوطي، وكأن وثيقة الفارابي بقيت في سلة المهملات والنسيان حتى بعثها السيوطي في القرن العاشر!!

أيعقل أنّ وثيقة بهذه الأهمية في تأصيل منهج الاحتجاج اللغوي لم تكن حاضرة بوضوح في كتب علماء القرون: الرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والتاسع؟

وبخاصة كنا نتوقع -ضرورة- وجودها وذكرها عند العلماء الذين اشتغلوا شغلاً مباشراً بعلم أصول النحو، وقضايا السماع والاحتجاج والقبائل؛ كالزجاجي (337هـ)، وابن خالويه (370هـ)، وأبي علي الفارسي (377هـ)، وابن جني (392هـ)، وابن فارس (395هـ)، وابن سيده (458هـ)، والزمخشري (538هـ)، والأنباري (577هـ)، وابن عصفور (669هـ)، وابن مالك (672هـ)، وابن هشام (761هـ).

3- وهم السيوطي في اسم المصدر الذي نقل عنه نص الفارابي؛ إذ سماه بـ "كتاب الألفاظ والحروف" للفارابي!!، وليس ثمة كتاب للفارابي بهذا العنوان، وهو من أوهام السيوطي الذي بنى منهج التأليف عنده على الكم لا الكيف، وعلى حشد الآراء والأقوال من غير تمحيص؛ إذ أوقعه هذا الحشد والكم في الأوهام والخطأ في الأقوال والأحكام كما سيأتي.

أورد الفارابي هذا التحديد لقبائل الاحتجاج في كتابه "الحروف"، وله كتاب آخر باسم "الألفاظ المستعملة في المنطق" ليس فيه إشارة إلى هذه القضية؛ فجاء السيوطي وجمع بين الكتابين في كتاب واحد سماه "الألفاظ والحروف"!!

وفي هذا دليل عندي على أنّ نصّ السيوطي المُفصّل لقبائل الاحتجاج مع أسباب الأخذ، ومنعه من صناعة السيوطي نفسه!! ربما قرأ نصّ الفارابي أيام الدرس والطلب، أو سمع به من شيوخه لكنه لم يقرأ كتاب الفارابي، أو يطلع عليه وإلا ما وقع خطأ في عنوان أهم مصدر ووثيقة تحرر مسألة الاحتجاج اللغوي عند العرب، لكنها مشكلة الحشد والكم والاستطراد الذي يؤدي إلى الوهم في النسبة على مستوى عنوان الكتاب أو مضمون النصوص المنقولة.

وهذا الوهم من السيوطي في اسم كتاب الفارابي ليس الوهم الوحيد له؛ فمنهجه القائم على التأليف الموسوعي، والحشد في النصوص والأقوال قاده إلى الوقوع في أوهام غير قليلة في مؤلفاته؛ من ذلك على سبيل الذكر لا الاستقصاء والحصص:

• **عدم الدقة في تحديد موضع النص المنسوب إلى الفارابي**؛ إذ نلاحظ عدم دقة السيوطي في تحديد موضع النص؛ فقد ذكر في كتابيه: المزهر والاقتراح عبارة: قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بالألفاظ والحروف ⁽¹⁾، وثبت بالرجوع إلى كتاب الحروف للفارابي أن النص المذكور لا يقع في أول الكتاب (الفصل الأول مثلاً)، بل أورده الفارابي في الفصل الثاني والعشرين، في الصفحة (147) من طبعة محسن مهدي محقق كتاب الحروف عند الحديث في من ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان الأمة ضمن

الفصل الثاني والعشرين "حدوث الصنائع العامة"، وتحديدًا المبحث المتعلق بمن يؤخذ عنهم اللسان في هذا الموضوع.⁽¹²⁾

وهذا الاختلاف، وعدم الدقة في تحديد موضع الاستشهاد يثير تساؤلًا عن مصدر السيوطي في النقل: هل كان نقله مباشرًا عن أصل كتاب الفارابي الحروف، أو نقل بواسطة مصدر آخر؟ لأنّ تحديده لموضع النص جاء على خلاف موضعه في الأصل في كتاب الحروف كما أشار إلى ذلك المحقق الدكتور محسن مهدي.⁽¹³⁾

• **الوهم في الخلط بين عثمان بن مظعون وقدامة بن مظعون في قصة شرب الخمر.**

قال السيوطي في الإقتان: "وَحُكِيَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ وَعَمَرُو بْنِ مَعْدِي كَرَبَ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: الْخَمْرُ مُبَاحَةٌ وَيَحْتَجَّانَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا} الْآيَةُ وَلَوْ عَلِمَا سَبَبَ تَرْوُلِهَا لَمْ يَقُولَا ذَلِكَ وَهُوَ أَنَّ نَاسًا قَالُوا لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ: كَيْفَ يَمَنْ قَتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَاتُوا وَكَانُوا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ وَهِيَ رَجْسٌ؟".⁽¹⁴⁾

فقد جعل الذي شرب الخمر في عهد عمر عثمان بن مظعون، بينما الشخص المقصود هو قدامة بن مظعون. وقد سجّل هذا الوهم -صراحةً- الداوودي عند ترجمته للسيوطي، وبيّن أن عثمان بن مظعون كان قد مات قبل تحريم الخمر، وأن القصة المشهورة إنما تتعلق بقدامة بن مظعون؛ وهذا وهم تاريخي بيّن في تعيين الشخص المقصود؛ لأنه يتعلق بخبر حقيقي لا بمسألة في الاجتهاد أو التفسير.⁽¹⁵⁾

• **خطأ في عدّة مؤلفات العلماء ترجم السيوطي لأبي منصور الجواليقي في بغية الوعاة بقوله:** "كَانَ إِمَامًا فِي فَنُونِ الْإِدْبَ... وَكَانَ ثِقَةً دِينًا، غَزِيرَ الْفَضْلِ، وَافِرَ الْعَقْلِ، مَلِيحَ الْخَطِّ وَالضَّبِطِ... صَنَّفَ: شرح أدب الكُتَّابِ، مَا تَلَحَّنَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، مَا عَرَبَ مِنْ كَلَامِ الْعُجَمِ، تَتِمَّةُ دَرَةِ الْغَوَاصِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ".⁽¹⁶⁾

فعدّ السيوطي تتمة درة الغواص، وما تلعن فيه العامة كتابين مستقلين للجواليقي، وعند التحقيق نجد أنهما كتاب واحد، وأن كتاب "تتمة درة الغواص" هو نفسه الكتاب الذي عُرف بـ "التكملة فيما تلحن فيه العامة في أوهم العوام".

ومع كون السيوطي من كبار الجامعين للتراث أخطأ في عدهما كتابين، وهو من الوهم عند استقراء عناوين الكتب كما حدث في كتاب الفارابي؛ فهذا نوع من الوهم في الببليوغرافيا وفهرسة المؤلفات.

• **أوهام في نسبة الكتب نقل السيوطي في كتابه "مع الوهام" عن كتاب سماه "البسيط" في أكثر من خمسين موضعاً،⁽¹⁷⁾ لكنه لا يصرح باسم مؤلفه في المواضع المذكورة. وقد وقع بعض المحققين بعده في نسبة هذا الكتاب إلى ركن الدين حسن الاسترابادي، ثم ظهر أن هذه النسبة نفسها تحتاج إلى تصحيح وتحقيق... وهذا الصنيع من السيوطي يوضح خطورة منهجه في النقل من الكتب التي لا يصرح بأصحابها في غالب منقولاته؛ وهذه مسألة شديدة الأهمية والاتصال بموضوع نصّ الفارابي؛ لأننا**

لا نستطيع أن نطمئن إلى أن كل كتاب ينقل عنه السيوطي معروف النسبة، أو أن كل نقل عنه مطابق للأصل المنقول عنه!!

• نقل دعوى إجماع/نفي خلاف ثم إثبات وجود مخالفين (*)

قال السيوطي: "وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ هُوَ الَّذِي أَجْمَعَ عَلَيْهِ النُّحَاةَ وَقَدْ خَرَقَ إِجْمَاعَهُمُ الشَّيْخُ بِهَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ فَذَهَبَ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى الْقَرِيبِ إِلَى أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهِ".⁽¹⁸⁾ في هذا النص ينقل السيوطي نفسه دعوى إجماع، ثم يكشف في الموضوع نفسه عن ما يناقضها؛ وهذا أقل ما يقال فيه إنه توسع في صياغة دعوى الإجماع قد تؤدي إلى لبس في حقيقة الإجماع عند النحاة.

ثم ذكر السيوطي دعوى ابن مالك "لا خلاف في بناء المضارع" مع ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة.⁽¹⁹⁾ وعقب بعده مباشرة بقوله: "وَأَدَّعَى ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي بِنَائِهِ مَعَهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَقَدْ قَالَ بِإِعْرَابِهِ حِينَئِذٍ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ وَالسَّهْلِيُّ وَأَبْنُ طَلْحَةَ وَعَلَّوهُ بِأَنَّهُ قَدْ اسْتَحَقَّ الْإِعْرَابَ فَلَا يَغْدُمُ إِلَّا لِعَدَمِ مُوجِبِهِ".⁽²⁰⁾

تكمن أهمية هذا النص في أن السيوطي نفسه يبيّن عدم صحة دعوى "لا خلاف" التي نقلها عن ابن مالك، وهذا يفيدنا من حيث المنهج أن السيوطي إذا صرح بقوله: "أجمع النحاة"، أو "لا خلاف"، أو "اتفق النحاة" فلا ينبغي أن نسلم له قبل فحص المصادر التي نقل عنها.

4- موازنة بين نصّي الفارابي والسيوطي: فقد قال الفارابي: "وأنت تتبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشياء. فإنّ فيهم سكّان البراري، وفيهم سكّان الأمصار... وكان الذي تولى ذلك من بين أمصارهم أهل الكوفة والبصرة في أرض العراق. فتعلّموا لغتهم والفصح منها من سكّان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكّان البراري من كان في أوسط بلادهم ومن أشدّهم توحّشاً وجفاءً وأبعدهم إذعائاً وانقياداً، وهم قيس وتميم وأسد وطيّ ثم هذيل؛ فإن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب".⁽²¹⁾

وقال السيوطي: "قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ (الألفاظ والحروف): كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ، وأسهلّها على اللسان عند النطق، وأحسنّها مسموعاً، وأبينّها إبانةً عمّا في النفس؛ والذين عنهم نُقلت اللغة العربيّة، وبهم اقتدري، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومُعظّمه، وعليهم اتّكل في الغريب، وفي الإعراب والتّصريف؛ ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

وبالجملة فإنّه لم يُؤخذ عن حضريّ قط، ولا عن سكّان البراري ممّن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم؛ فإنّه لم يُؤخذ لا من لحم، ولا من جذام؛ لمجاورتهم أهل

مَصْرَ وَالْقِبْطَ؛ وَلَا مِنْ قَضَاعَةَ، وَغَسَّانَ، وَإِيَادَ؛ لِمُجَاوَرَتِهِمْ أَهْلَ الشَّامِ، وَأَكْثَرِهِمْ نَصَارَى يَقْرَءُونَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ؛ وَلَا مِنْ تَغْلِبَ وَالْيَمَنِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا بِالْجَزِيرَةِ مُجَاوِرِينَ لِلْيُونَانِ؛ وَلَا مِنْ بَكْرٍ؛ لِمُجَاوَرَتِهِمْ النَّبْطَ وَالْقِبْطَ وَالْفُرْسَ؛ وَلَا مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَأَزْدَ عُمانَ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِالْبَحْرَيْنِ، مُخَالِطِينَ لِلْهِنْدِ وَالْفُرْسِ؛ وَلَا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ لِمُخَالِطَتِهِمْ الْهِنْدَ وَالْحَبْشَةَ؛ وَلَا مِنْ بَنِي حَنْفَةَ، وَسُكَّانِ الْيَمَامَةِ، وَلَا مِنْ ثَقِيفٍ، وَأَهْلِ الطَّائِفِ؛ لِمُخَالِطَتِهِمْ تُجَّارَ الْيَمَنِ الْمُقِيمِينَ عِنْدَهُمْ؛ وَلَا مِنْ حَاضِرَةِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ نَقَلُوا اللُّغَةَ صَادَفُوهُمْ حِينَ ابْتَدَأُوا يَنْقَلُونَ لُغَةَ الْعَرَبِ قَدْ خَالَطُوا غَيْرَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ، وَفَسَدَتْ أَلْسِنَتُهُمْ⁽²²⁾.

من خلال الموازنة بين نصّي الفارابي والسيوطي نجد عدم مطابقة تامة بين النصين؛ فعند الرجوع إلى كتاب الحروف نجد الفارابي يعالج القضية في سياق مختلف؛ فهو يتحدث عن خصائص أهل البادية والحاضرة، وتمكن العادة اللغوية، ومن ينبغي أن يؤخذ عنه لسان الأمة، ثم يربط ذلك بما قام به أهل الكوفة والبصرة من سنة تسعين إلى مائتين، ولم يذكر قضية الاحتجاج اللغوي كما وردت في نصّ السيوطي بما يجعله ليس نصّ الفارابي نفسه، بل تعبير عن مضمونه... كما استهل السيوطي نصّه بذكر قريش، وهي غير موجودة في نصّ الفارابي الأصل، ثم اختلف ترتيب القبائل وألفاظ تحديدها؛ فذكر الفارابي قيساً وتميماً وأسدّاً وطليّاً ثم هذيلًا، بينما ذكر السيوطي قيساً وتميماً وأسدّاً، ثم هذيلًا وبعض كنانة وبعض الطائيين.

يزاد على ذلك أن القول: إنّ قريشاً كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح مسألة فيها نظر؛ لأن إدخالها في صدر كلام الفارابي موضع إشكال حقيقي سيأتي لاحقاً.

ثم إنّ السيوطي وسّع النصّ بذكر القبائل التي لم يؤخذ عنها، وصاغ مضموناً يجمع بين عناصر متفرقة من نصّ الفارابي؛ ومن ثمّ تكون نسبة هذا النصّ كله إلى الفارابي بوصفه نصّاً منقولاً عنه مسألة تحتاج إلى إعادة نظر؛ والأقرب أنّ نصّ السيوطي يُحمل على أنه نقل لمضمون كلام الفارابي مع إعادة صياغة وزيادات، لا نقل حرفي مطابق للأصل، أو احتمالية وجود مصدر وسيط نقل عنه السيوطي من غير العودة إلى أصل نصّ الفارابي في كتاب الحروف؛ وهذا ما وقفت عليه عند تتبع المصادر في زمن الفارابي وبعده؛ فوجدت المصدر الذي نقل عنه السيوطي نقلاً حرفياً دون تمحيص؛ وهو كتاب "تذكرة النحاة" لأبي حيان الذي أورد هذا النصّ الآتي:

قال أبو حيان: "وُجِدَ بِخَطِّ أَبِي نَصْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْفَارَابِيَّ كِتَابَ صَنَفِهِ، وَسَمَّاهُ كِتَابَ الْأَلْفَاظِ وَالْحُرُوفِ، وَكَانَ أَوَّلُهُ: كَانَتْ قَرِيشٌ أَجْوَدَ الْعَرَبِ انْتِقَاءً لِلأَفْصَحِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَأَسْهَلَهَا عَلَى اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطْقِ، وَأَحْسَنَهَا سَمَوْعاً، وَأَبْيَنَهَا إِبَانَةً عَمَّا فِي النَّفْسِ؛ وَالَّذِينَ نَقَلَتْ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ، وَبِهِمْ اقْتَدَرِي، وَعَنْهُمْ أُخِذَ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ مِنْ بَيْنِ قِبَائِلِ الْعَرَبِ هُمْ: قَيْسٌ، وَتَمِيمٌ، وَأَسَدٌ، فَإِنْ هُوَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَكْثَرُ مَا أُخِذَ وَمَعْظَمُهُ، وَعَلَيْهِمْ اتَّكَلَّ فِي الْغَرِيبِ، وَفِي الْإِعْرَابِ وَالتَّصْرِيفِ، ثُمَّ هُذَيْلٌ، وَبَعْضُ كِنَانَةَ، وَبَعْضُ الطَّائِيِّينَ، وَلَمْ يُؤْخَذْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ سَائِرِ قِبَائِلِهِمْ.

وبالجملة فإنه لم يُؤخذَ عن حَضَرِيٍّ قطُّ، ولا من سُكَّانِ الْبَرَارِي مِمَّنْ كانَ يَسْكُنُ أَطْرافَ بلادِهِم التي تجاور سائرَ الأُمَمِ الذي حولَهُم؛ فإنه لم يُؤخذَ لا من لَحَمٍ، ولا من جُذامٍ، ولا من مصر والقبط، ولا من قضاة، ولا من غسان، ولا من إباد؛ فإنَّ هؤلاء كانوا مجاورين لأهل الشام، ومخالطين لهم، وكان أكثرهم نصارى يقرؤون في صلواتهم بغير العربية، ولا من تَغَلَّبَ والنمر؛ فإنَّهم كانوا بالجزيرة مُجاورينَ لليونانية، وكانوا -أيضاً- نصارى، ولا من بَكْرٍ؛ لأنَّهم كانوا مجاورين للنبط والفُرس، ومخالطين لهم، ولا من عبد القيس؛ لأنَّهم كانوا سكان البحرين مُخالطينَ للهند والفُرس، ولا من أَرْدُ عُمَانَ؛ لِمُخالطَتِهِم للهند والفُرس؛ ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لِمُخالطَتِهِم للهند والحِشَّة، ولولادة الحِشَّة فيهم، ثم لمخالطتهم للفرس بعد أن لحق هؤلاء أنَّهم فيهم، ولا من بني حنيفة، وسُكَّانِ اليمامة، ولا من ثَقِيف، وسكان الطائف؛ لِمُخالطَتِهِم تُجَّارَ الأُمَمِ المقيمين عندهم؛ ولا من حاضرةِ الحجاز؛ لأنَّ الذين نقلوا اللُغةَ صادفهم حين ابتدأوا ينقلون لُغةَ العرب قد خالطوا غيرهم من الأُمَمِ، وفسدت السننُهم⁽²³⁾.

إنَّ نصَّ أبي حيان هذا يقدم دليلاً واضحاً على أنَّ السيوطي قد نقل نصّه عنه لا عن كتاب الحروف للفارابي؛ للتطابق التام بين النصين إلا من اختلاف يسير في بعض الحروف؛ كحرف الجر "من" عند الفارابي و "عن" عند السيوطي في قولهم: "ولا من سُكَّانِ الْبَرَارِي"، و"مخالطين" بدلاً من "مخالطتهم"، و"يقرؤون في صلواتهم بغير العربية" عند أبي حيان، و "يقرؤون بالعبرانية" عند السيوطي، وأما نصّاً الفارابي والسيوطي فليس بينهما هذا التطابق التام.

ويرد -هنا- سؤال رئيس: لماذا أهمل السيوطي نسبة القول إلى كتاب أبي حيان، ونقل نصّه مباشرة عن كتاب الفارابي؛ بما يوحي أنه قد اطلع عليه، ونقل عنه نقلاً مباشراً بلا واسطة؟ بالنظر إلى عزو السيوطي للنص إلى الفارابي مباشرة يُوهَم أنه وقف على أصل كتاب "الحروف"، غير أن الموازنة بين نصّه ونصّ أبي حيان تكشف عن تقارب نصّي كبير بين ترتيب المعلومات والعبارات والتعليقات؛ مما نطمئن به إلى احتمالية اعتماد السيوطي على نصّ أبي حيان مع إسقاط واسطة النقل؛ لأنه ناقل لا قائل للنص؛ فربّما اجتهد في أن العزو الصحيح هو إلى الفارابي؛ وهو أمر جرت به العادة في كتب التراث؛ فقد ينقل المؤلف نصّاً عن مصدر وسيط، ثم يعزوه إلى صاحب القول الأصلي، ولا يذكر الوسيط.

كما جاء تصحيف في نص السيوطي لبعض الكلمات؛ ففي نصّ أبي حيان عن الفارابي لفظة "انتقاء" في حين أثبت السيوطي في نصّه "انتقاداً"، ويظهر أنَّ نصّ أبي حيان أرجح؛ لتقديمه، ولاشتماله على قراءة أكثر ملائمة للسياق، وانسجاماً مع مضمون أن قريشاً كانت إذا وفدت إليها العرب تخيرت من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأفصح كلامهم؛ ولهذا تكون لفظة "انتقاء" ذات دلالة قيّمة ودقيقة.

وما ذكره أبو حيان في لفظة "انتقاء" يتسق مع الرأي السائد عند اللغويين في انتقاء قريش لألفاظ كلامها، وتعبير نطقها كما قال ابن فارس: "وَكَاثُ قَرِيشٍ، مع فصاحتها وحُسن لغاتها ورقّة ألسنتها، إِذَا أَتَتْهُمُ الْوُفُودُ مِنَ الْعَرَبِ تَخَيَّرُوا مِنْ كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ أَحْسَنَ لُغَاتِهِمْ وَأَصْفَى كَلَامِهِمْ" (24).

ومما يساق دليلاً على أن قريشاً كانت تنتمي ظواهرها اللغوية، وأساليب تعابيرها أنها خلت من العيوب اللهجية عند بعض القبائل؛ كالكشكشة، والعننة، والطمطمانية إلى غير ذلك من الظواهر اللهجية عند بعض قبائل العرب.

روى ابن جني عن الأصمعي قوله: "ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم، وتلتة بهراء، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضعج قيس، وعجرفية ضبة" (25).

وثمة تصحيف آخر في كلمة "النبط" التي وردت في نص أبي حيان "ولا من بكرٍ؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس"، ونص السيوطي في الاقتراح، أما كتابه المزهر؛ فقال: "ولا من بكرٍ؛ لمُجاوَرَتِهِمُ الْقَبِيلُ وَالْفُرسُ" والصواب "النبط والفرس"، وليس "القبط والفرس"؛ فنص أبي حيان أدق من نص السيوطي التي وصلت في المزهر؛ لأن السياق الجغرافي والتاريخي يؤيد ذلك؛ فالمراد بالنبط -هنا- الأنباط الذين كان موطنهم في بلاد الشام والعراق وما جاورهما، وكانت قبيلة بكر على صلة ومجاورة للمناطق التي كان فيها النبط والفرس.

5- تناقض واضح في نص السيوطي، وأشكال منهجي في ترتيبه للقبائل المحتج بكلامها، والإشكال بين معيار سلامة اللسان من الاتصال بالأعاجم، والواقع التاريخي والاجتماعي لبعض القبائل التي جعلها في مقدمة القبائل المحتج بلغتها، وفي مقدمتها قريش؛ فكيف يجعل سلامة اللسان من مخالطة الأعاجم معياراً لقبول لغة القبيلة، ثم يجعل قريشاً في مقدمة القبائل المحتج بلغتها، مع أن بيئة قريش المكينة من أكثر البيئات العربية اتصالاً بالأمم والقبائل؟ فإذا كان الاتصال والمخالطة هما العلة في سقوط الاحتجاج؛ فإن قريشاً أول من يُستشكل الاحتجاج بلغتها؛ لما عُرف عنها من الاتصال التجاري والاجتماعي الواسع بالعرب وغيرهم!

قال ابن فارس في أثناء حديثه عن قريش: "فجعل قريشاً قُطَّانَ حَرَمِهِ، وجيران بيته الحرام، ووَلَاتَهُ؛ فكانت وفود العرب من حُجاجها وغيرهم يَفِدُونُ إِلَى مَكَّةَ لِلْحَجِّ، ويتحاضرون إلى قريش في أمورهم. وكانت قريش تعلمهم مَنَاسِكَهُمْ وتحكُمُ بَيْنَهُمْ" (27).

في تقديري أن ذكر قريش في هذا النص غير موفق؛ فقد كانت صاحبة رحلات تجارية، إضافة إلى أن موسم الحج كان يجمع أعداداً كبيرة من العرب؛ بل إن طبيعة مكة نفسها تجعل مسألة العزلة الاجتماعية واللغوية المطلقة أمراً غير واقعي؛ إذ "لم يحل دون تسرب بعض الألفاظ الفارسية والرومية إليها" (27).

وتكشف هذه الفكرة عن أن المجاورة الجغرافية تؤدي -غالباً- إلى المجاورة اللغوية؛ فالحدود الجغرافية بين الجماعات ليست حدوداً لغوية، بل إن الاتصال التجاري والاجتماعي والسياسي يؤدي إلى انتقال الألفاظ والأصوات والظواهر اللغوية، والطرائق التعبيرية بين الجماعات. ولذلك كان نصُّ الفارابي أكثر دقة وتمحيصاً في عدم ذكر قريش؛ إذ إنَّ البعد عن مواطن الاختلاط عامل من عوامل المحافظة على اللغة.

ويمكننا -هنا- الوصول إلى نتيجة مفادها أن معيار نص الفارابي يقوم على:

الوسط الجغرافي + قلة الاختلاط = ثبات العادة اللغوية = زيادة الوثوق بالسماع.

والعكس صحيح: **الوسط الجغرافي + كثرة الاختلاط = تغير العادة اللغوية = ضعف الوثوق بالسماع.**

6- ثمة فجوة بين التنظير والتطبيق في نصِّ السيوطي الذي ذكر فيه القبائل التي خرجت عن دائرة الاحتجاج بكلامها، والافتداء بها في تعابيرها؛ لمخالطتها الأمم غير العربية؛ فقله: "فإنَّه لم يؤخذ عن حَضْرِيٍّ قطُّ" (28) تعميم غير دقيق؛ لأن المعمول به في أعمال النحاة أنهم جمعوا المادة اللغوية إما عن طريق الرحلة إلى أعراب البادية ومشافهتهم، أو عن طريق الأخذ عن فصحاء الحضر، الذين صحت عند النحاة واللغويين سليقتهم؛ فاحتجوا بكلامهم، ومن هؤلاء: عمر بن أبي ربيعة، وجريز، والفرزدق، والأخطل وغيرهم (30).

وأشار علي أبو المكارم إلى أنه "ليس صحيحاً ما قرره السيوطي من أنه (لم يؤخذ من حضري قط)؛ فقد أخذ النحاة عن أهل الحضر كما أخذوا عن أهل البادية" (31).

وبالرجوع إلى كتاب همع الهوامع للسيوطي نجده قد ناقض نفسه؛ فقد استشهد بشعراء من القبائل التي صرح بأنه لا يؤخذ عنهم، ولا يُحتج بكلامهم؛ من ذلك على سبيل المثال والذكر لا الحصر:

- استشهاده بشعراء من قبيلة ثقيف وأهل الطائف؛ كأمية بن أبي الصلت في مواضع كثيرة صفحات الهمع. (32) وكذلك الشاعر الأخطل. (33)

- استشهاده بشعر قبيلة إياد في غير صفحة من صفحات الهمع، بشعر أبو داود الإيادي. (34)

- استشهاده بشعر قبيلة غسان، بشعر شاعرها عدي بن الرعلاء. (35)

- استشهاده بشعراء حاضرة الإسلام والخلافة المدينة المنورة؛ إذ استشهد بشعر شاعر الرسول حسان بن ثابت في مواضع متعددة (36)، وعبد الله بن رواحة (37).

- استشهاده بشعراء مكة المكرمة؛ بشعر أبي طالب بن عبد المطلب (38)، وشعر عبد الله بن الزبير (39).

- استشهاده بشعر أهل البحرين عند الشاعر المثقّب العبدي (40).

- استشهاد بشعراء مدينة الحيرة؛ كشعر أوس بن حجر⁽⁴¹⁾، وشعر عدي بن زيد⁽⁴²⁾.
- استشهاد بشعراء الكوفة؛ كالشاعر الكُميت⁽⁴³⁾، والشاعر ذي الرُّمة⁽⁴⁴⁾.
- استشهاد بشعراء اليمن، بشعر الأَفوة الأودي⁽⁴⁵⁾.

وحقيقةً هذه الحال المتناقضة بين التنظير والتطبيق في قضية الاستشهاد بشعر هذه القبائل عند السيوطي ليست مقتصرة عليه؛ بل هي حال النحاة قبله وبعده؛ فهذا سيبويه في كتابه -وهو التأليف الأول في النحو العربي- لم يخلُ من شعر شعراء هذه القبائل؛ نحو:

- استشهاد بشعر أوس بن حجر وهو في الحيرة⁽⁴⁶⁾، وشعراء أهل الطائف وثقيف؛ كالأخطل⁽⁴⁷⁾، وأمّية بن أبي الصلت في مواضع متعددة⁽⁴⁸⁾، وشاعر المدينة المنورة حسان بن ثابت⁽⁴⁹⁾، وشاعر الكوفة الكُميت في مواضع متعددة⁽⁵⁰⁾.

وفي تقديرِي أن هذه الحال من الاستشهاد بشعراء هذه القبائل كانت سائدة في المؤلفات النحوية كلها من أول كتاب في النحو عند سيبويه في القرن الثاني الهجري إلى السيوطي في القرن العاشر الهجري وما بعده⁽⁵¹⁾؛ بما يدل على أن التأثير الفعلي التطبيقي لما ورد في نصّ السيوطي لا وجود له؛ إنما تنظير جاء متأخراً سواء أكان عند الفارابي في القرن الرابع بعد نضج التقعيد النحوي، واستواء عود الاستشهاد اللغوي بمؤلفات النحاة واللغويين قبل ميلاد الفارابي نفسه أم عند السيوطي المتأخر جداً من أن يُستفاد من هذا النصّ، وهذا التحديد لقبائل الاحتجاج اللغوي كما سيأتي معنا في القضية الأخيرة من مناقشة النص بين الفارابي والسيوطي!!

7- خلاصة البحث أن نصّي الفارابي والسيوطي يقدمان تصوّراً تنظيرياً للاحتجاج أو ميزان الفصاحة؛ بدليل أن النحاة من سيبويه إلى السيوطي لم يلتزموا بهذا التصور النظري في مؤلفاتهم، وفي تطبيقاتهم عند مناقشة المسائل اللغوية: النحوية والصرفية.

وهذا يدل على وجود تباين حقيقي بين نظرية الاحتجاج، ومصادر الفصاحة، وآليات الاحتجاج التي مارسها النحاة في مؤلفاتهم التطبيقية؛ خلافاً لبعض الدراسات، التي ترى في نصّي الفارابي والسيوطي وصفاً حقيقياً لمنهج النحاة في التقعيد؛ بينما القراءة الفاحصة في مؤلفات النحاة تثبت أنها نصوص أقرب إلى التنظير المثالي منها إلى الوصف الدقيق للممارسة النحوية التطبيقية.

إنّ نصّ السيوطي يمثل مستوىً من مستويات التنظير المتأخر لمفهوم الاحتجاج، ولا يلزم أن يكون وصفاً تاريخياً مطابقاً لجميع ممارسات النحاة السابقين.

يزاد على ذلك أن الفارابي عندما ذكر القبائل لم يكن يؤصّل مسألة التقعيد النحوي، وكيف تبنى القاعدة اللغوية: النحوية أو الصرفية؛ لأنه جاء في فترة قد استقرت اللغة بقواعدها النحوية والصرفية، وما كان له وهو الفيلسوف الملقب بـ "المعلّم الثاني" أن يحاكم النحاة في العصور قبله بأثر

رجعي! ويقيم عليهم معايير عصره، ومنهجه؛ والنحاة قبله في زمنهم تحاكموا إلى معايير تختلف عن معاييرهم، وتتناسب وثقافة عصورهم.

أما السيوطي فقد جاء بعد تراكم طويل من الممارسة اللغوية: النحوية والصرفية، ولم يُحدث نصّه صدىً أو أثراً في الممارسة النحوية التي كانت أكثر اتساعاً ومرونة من الحدود التي رسمها التنظير اللاحق لها.

الخاتمة:

بعد هذا التطواف بين الفارابي والسيوطي انتهى البحث إلى تسجيل النتائج الآتية:

- 1- أنّ النحاة أولوا العامل المكاني في التقعيد أهمية كبيرة بوصفه معياراً لغوياً لنقاء اللسان العربي، وحفظ الملكة اللغوية من الفساد؛ فهو يسهم في تحديد ما يعتمد عليه النحاة لكونه لغةً جديرة بالاحتجاج، وما يستبعدونه حتى لا يؤثر في بناء القاعدة النحوية.
- 2- أنّ الفارابي لم يكن قاصداً - في نصح- تأصيل باب "الاحتجاج اللغوي" بوصفه مصطلحاً ومنهجاً مستقلاً عند النحاة بقدر وضعه تصوراً يكشف عن العلاقة بين البيئة المكانية وصلاحيّة المادة اللغوية للنقل؛ فهو يتحدث عن خصائص أهل البادية والحاضرة، وتمكن العادة اللغوية، ومن ينبغي أن يؤخذ عنه لسان الأمة في أثناء حديثه عن جهود أهل البصرة والكوفة.
- 3- أنّ منهج السيوطي القائم على التأليف الموسوعي، والحشد في النصوص والأقوال قاده إلى الوقوع في بعض الأوهام؛ وبخاصة في القضايا التي ينقل فيها نصوصاً متقدمة بلا تمحيص، ثم يعيد تركيبها، أو يختصرها، أو يجمع بينها، ما لم تُراجع النصوص في مصادرها الأولى.
- 4- أنّ النصّ الأصلي الذي نقل عنه السيوطي هو نص أبي حيان في تذكرة النحاة، وليس كتاب "الألفاظ والحروف" للفارابي؛ لما بين النصين من تطابق تام في المعلومات وحتى في الأخطاء؛ كقولهما: في أول كتابه، وإقحام قريش أول النصّ.
- 5- أنّ تتبع المادة النحوية في مصادرها التطبيقية من سيبويه إلى السيوطي أظهر فجوة بين الصورة النظرية لمعيار الاحتجاج بالقبائل-كما عرضها السيوطي- والممارسة العملية للنحاة في كتبهم؛ لهذا يمثل نصّ السيوطي مستوىً من مستويات التنظير المتأخر لمفهوم الاحتجاج، ولا يلزم أن يكون وصفاً تاريخياً مطابقاً لجميع ممارسات النحاة السابقين.

الهوامش:

- 1- تاريخ ابن خلدون: 754/1.
- 2- يُنظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة لمحمد عيد: ص135.
- 3- الشعر والشعراء لابن قتيبة: 347/1.
- 4- الفاضل للمبرد: ص113.
- 5- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ص59.
- 6- الاقتراح في علم أصول النحو: ص 90-91، وينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 167/1-168.
- 7- المسائل البصريات: 361-362 / 1.
- 8- الخصائص: 13/1.
- 9- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 19/1.
- 10- الاقتراح في علم أصول النحو: ص14.
- 11- يُنظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: 167/1، والاقتراح في علم أصول النحو: ص90.
- 12- يُنظر: كتاب الحروف: ص147.
- 13- يُنظر: مقدمة محقق كتاب الحروف: ص40.
- 14- الإقتان في علوم القرآن: 108/1.
- 15- يُنظر: ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي: ص225.
- 16- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 308/2.
- 17- يُنظر أمثلة للذكر لا الحصر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 98/1، 365/1، 22/2، 347/2، 80/3، 411/3.
- (*) إذا يسرّ الله وأعان سأبحث لاحقا ضمن هذه الجزئية في بحث بعنوان "دعوى الإجماع ونفي الخلاف عند السيوطي بين الوهم والحقيقة".
- 18- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 26-27/1.
- 19- يُنظر: شرح التسهيل: 50/1.
- 20- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 73/1.
- 21- كتاب الحروف: ص147.

- 22- 6- الاقتراح في علم أصول النحو: ص 90-91، وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 167/1-168.
- 23- تذكرة النحاة: ص 573-574.
- 24- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ص 28.
- 25- سر صناعة الإعراب: 241/1.
- 26- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ص 28.
- 27- البلغة إلى أصول اللغة: ص 43.
- 28- الاقتراح في علم أصول النحو: ص 90، وينظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها: 167/1.
- 30- يُنظر: أصول التفكير النحوي: ص 27-29.
- 31- المرجع السابق: ص 29.
- 32- يُنظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 1/ 35، 209، 413، 48/2، 86، 204/3، 248.
- 33- يُنظر: المرجع السابق: 163/1، 437، 6/2، 213، 244، 35/3، 179.
- 34- يُنظر: المرجع السابق: 477/1، 119/2، 349، 152/3، 129، 165.
- 35- يُنظر: المرجع السابق: 389/2.
- 36- يُنظر: المرجع السابق: 33/1، 286، 289، 299، 11/2، 121، 191، 291، 24/3، 51، 60.
- 37- يُنظر: المرجع السابق: 289/1، 299، 402-403/2، 31/3، 71، 135.
- 38- يُنظر: المرجع السابق: 398/2، 444، 19/3، 58.
- 39- يُنظر: المرجع السابق: 262/1، 423/2.
- 40- يُنظر: المرجع السابق: 275/1، 179/3.
- 41- يُنظر: المرجع السابق: 326/2، 38/3.
- 42- يُنظر: المرجع السابق: 350/1، 361، 437، 55/2، 116، 193، 151/3، 157.
- 43- يُنظر: المرجع السابق: 92/1، 271، 488، 42/2، 190، 60/3.
- 44- يُنظر: المرجع السابق: 199/1، 209، 248، 14/2، 27، 34، 447، 34/3، 52، 238.
- 45- يُنظر: المرجع السابق: 254/1، 351، 403.
- 46- يُنظر: كتاب سيبويه: 287/1.
- 47- يُنظر: المرجع السابق: 177/1.

48- يُنظر: المرجع السابق: 325/1-326، 108/2، 33/3، 73، 160، 95/4، 310.

49- يُنظر: المرجع السابق: 49/1، 51/2، 73، 19/3، 153، 578.

50- يُنظر: المرجع السابق: 114/1، 123، 276، 45/2، 339، 275/3، 282، 316.

51- هذه بعض الأمثلة والنماذج في بعض المصادر النحوية التي استشهدت بشعراء من القبائل التي صرّح السيوطي بأنه لا يؤخذ عنها؛ ينظر: الجمل في النحو: ص 89، 235، والمقتضب: 148/2، والأصول في النحو: 324/2، واللامات: ص 126، وعلل النحو: ص 525، والمفصل في صنعة الإعراب: ص 334، والإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 81، واللمحة في شرح الملحة: 582/2، وشرح الكافية الشافية: 612/2، وشرح التسهيل: 329/3، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ص 80، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 212/2، وشرح التصريح على التوضيح: 153/1، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: 365/2.

قائمة المصادر والمراجع

- 1- الإِتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط1394هـ.
- 2- الاستشهاد والاحتجاج باللغة، لمحمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1409هـ.
- 3- أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ط1392-1393هـ.
- 4- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ط، د.ت.
- 5- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط2، 1427هـ.
- 6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.
- 7- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د.ط، د.ت.
- 8- البلغة إلى أصول اللغة، لأبي الطيب محمد صديق خان القنوجي، تحقيق: سهاد حمدان أحمد السامرائي، رسالة ماجستير، قسم اللغة العربية بكلية التربية للبنات من جامعة تكريت، رسالة جامعية، 1307هـ.
- 9- تذكرة النحاة، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ.
- 10- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لمحمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ.
- 11- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د.ت.
- 12- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، لعبد الرحمن بن محمد ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط2، 1408هـ.
- 13- ذيل لطبقات الحفاظ للذهبي، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

- 14- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- 15- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1419هـ.4
- 16- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- 17- شرح الكافية الشافعية، محمد بن عبد الله، ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، دت.
- 18- شرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن عبد الله ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط1، 1410هـ.
- 19- الشعر والشعراء، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، ط1423هـ.
- 20- الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، دار محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1418هـ.
- 21- علل النحو، لمحمد بن عبد الله ابن الوراق، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1320هـ.
- 22- الفاضل، لمحمد بن يزيد المبرد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط3، 1421هـ.
- 23- كتاب الحروف، لأبي نصر الفارابي، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، ط1، 1407هـ.
- 24- الكتاب: الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ.
- 25- الكتاب، لسيبويه عمرو بن عثمان، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ.
- 26- اللامات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1405هـ.
- 27- اللمحة في شرح اللمحة، لأبي عبد الله، شمس الدين ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ.
- 28- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.

- 29- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، لمحمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1405هـ.
- 30- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1406هـ.
- 31- المفصل في صناعة الإعراب، لمحمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1413هـ.
- 32- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، دت.
- 33- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ.
- 34- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، إعداد وترتيب: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية

مجلة دولية شهرية علمية محكمة

الترقيم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X

الترقيم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818

البريد الإلكتروني: journal@andalusuniv.net

المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي